«الجمارك» تحبط تهريب 6468 زجاجة خمور مستوردة بميناء الشويخ

6

حتى يتم رفع الإيقاف الدولي

فهاد يطالب رئيس الوزراء بسرعة تعديل القوانين الرياضية

عبد الله فهاد

دعا النائب عبدالله فهاد سمو رئيس الوزراء إلى حث وزرائه على المبادرة بتعديل القوانين الرياضية لتكون متوافقة مع متطلبات الجهات الدولية، لافتاً إلى أن الوزراء تعهدوا أكثر من مرة برفع الإيقاف عن الرياضة الكويتية وأن القوانين المحلية لا تتعارض مع الميثاق الأولمبي والمنظمات الدولية الرياضية، إلا أن هذا لم يحدث .

وشدد فهاد في تصريح صحفي اليوم على ضرورة تنفيذ ما جاء في كتاب اللجنة الأولمبية الدولية وعدم إهدار الوقت وتفويت الفرصة على الشباب الرياضي الكويتي.

وأشار إلى أن الحكومة تعهدت للنواب في الجلسة الخاصة لإقرار قانون 87 / 2017 برفع الإيقاف الرياضي ليكون متوافقاً مع الميثاق الأولمبي والمنظمات الرياضية الدولية الأخرى وهو لم يكن صحيحاً من الأساس حيث تم تطبيقه على كرة القدم فقط دون الألعاب الأخرى.

وأضاف أنه تم إصدار قانون خاص بالمنشطات خلال شهر مايو الماضي وقد خاطبت اللجنة الأولمبية الدولية الكويت بتاريخ 27 / 7 / 2018 تطالب ببعض التعديلات على القانون منها إلغاء عقوبة السجن واستقلالية التحكيم الرياضي .

وأوضح أنه كان قد توجه بأسئلة لوزير الدولة لشئون الشباب السابق حول إمكانية المشاركة في أغسطس القادم بجاكرتا وهل مشاركتنا بالعلم الكويتي أم تحت العلم الأولمبي؟ إلا أنه وبعد التعديل الوزاري وإسناء حقيبة الوزارة للوزير الجبري وصلت الإجابة وتم التأكيد فيها على أن المشاركة ستكون بالعلم الكويتي بجاكرتا خلال الفترة 18 أغسطس 2– سبتمبر 2018.

وقال فهاد أنه وبعد خطاب (الأولمبية الدولية) بتعديل القانون وإعادة المجالس المنحلة المعترف بها من المنظمات الدولية سواء عن طريق الحكومة أو عن طريق المنظمات الدولية من خلال تشكيل لجان مؤقته بنفس الأشخاص. فإنه لا يجب إعادة مشهد أولمبياد البرازيل (ريو) 2016 وما حدث لإبطالنا فهيد الديحاني وعبدالله الطرقي

القطاع بحاجة إلى الانتشال من الفساد الإداري

عمر الطبطبائي: يطالب المبارك بمحاسبة المقصرين في القطاع النفطي

عمر الطبطبائي

طالب النائب عمر الطبطبائي سمو رئيس مجلس الوزراء بمحاسبة المقصرين في القطاع النفطي، مؤكدا أن «القطاع بحاجة إلى الانتشال من الفساد الإداري الذي يعاني منه».

وقال الطبطبائي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «تقدم بأسئلة برلمانية للقطاع النفطي وللأسف كانت إجاباتهم كلها (لف ودوران)»، موضحا أن من أمثلة ذلك «الإجابة على إحدى الأسئلة بشأن موظفة أتت (بالبراشوت) كمحامية دون إجراء أي اختبار لها، بادعائهم أنها أتت بنظام الإعادة وليس التعيين بموجب عقد».

وبين الطبطبائي أن الجهة المعنية لم تلتزم بشروط التوظيف سواء بعقد أو الإعارة والتي يفترض أن تكون وفق الخبرة وبعد انتهاء إعارته يعود لمكانه السابق ولا يتم تثبيته.

وقال «للأسف هناك من يدير المؤسسة وكأنها ملك خاص لهم، وهذا نموذج بسيط لما يحصل في الإدارة التي تدير أهم قطاع بالكويت».

وأضاف الطبطبائي» قدمت أسئلة جديدة للقطاع النفطي اليوم تختص بمنصب نائب الرئيس التنفيذي في شركة البترول العالمية لعمليات أوروبا ومن ترشح لهذا المنصب «.

وتساءل «هل كانت هناك مفاضلة بناء على السير الذاتية والكفاءة أم تم تفصيل المنصب له لأن زوجته من الدولة الأوروبية التي عين فيها ولأنه (صاحبهم)؟». وأشار الطبطبائي إلى أن بعض قيادي القطاع النفطي اتهموا أعضاء لجنة التحقيق في استجوابي رئيس الوزراء وقالوا «هذه اللجنة صورية»، معربا عن رفضه لهذا الاتهام ومؤكدا أن أعضاء اللجنة يسعون لمصلحة الكويت. وفي جانب آخر تمنى الطبطبائي أن تكون زيارة وفد القطاع النفطي إلى فيتنام آتت ثمارها وتم حل مشكلة المصفاة، لأنه على ما يبدو أن الشريك الفيتنامي يريد الاستحواذ على المصفاة وإخراج الكويت منها .

وبالأخص في المناطق الجديدة

الدلال يقترح تشكيل فريق عمل برئاسة وزير لمعالجة ما تخلفه موجات الغبار على الطرق

محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال أنه تقدم باقتراح برغبة بتشكيل فريق عمل برئاسة أحد الوزراء يضم في عضويته ممثلين ذو صلاحيات من الوزارات والجهات المعنية لتنفيذ خطة عمل سريعة لصيانة الطرق العامة والطرق داخل المناطق السكنية ومعالجة ما تخلفه موجات الغبار.

ونص الاقتراح على ما يلي:تزايدت مؤخراً شكاوي المواطنين والمقيمين في شتي مناطق الكويت لاعتبارات تتعلق بعدم قيام وزارات وأجهزة الدولة بمهامها في أعمال صيانة الطرق وإزالة العوائق والعقبات في الأحياء السكنية والمناطق ، وبالأخص الشوارع في القطع السكنية ، وقد نمت حالة الاستياء عند المواطنين بسبب موجات الغبار التي أثرت سلباً على المناطق السكنية الجديدة في الكويت مثل (مدينة صباح الأحمد ، منطقة جابر الأحمد ، منطقة الخيران السكنية ..إلخ) وأدى ذلك إلى ازدياد حالات الحوادث المرورية وتراكم الأتربة أمام منازل وسكن المواطنين ، ومن جانب آخر أدى أهمال وعدم قيام بعض الأجهزة بأدوارها كتوسعة الرقعة الزراعية والمساحة الخضراء وأقامه الحدائق العامة وهي أحد مسؤوليات الهيئة العامة للزراعة إلى زيادة حالة الغبار وتراكم الأتربة، كما لوحظ تراجع دور الأجهزة الحكومية المختصة وبالأخص وزارة الأشغال في صيانة الطرق والمطبات القائمة في الطرق وازدياد حالات شكاوى المواطنين من تلف الطرق دون أن يكون هناك علاج وتصدي ومتابعة من الأجهزة المختصة بالدولة .

لذا فأنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي :

1 – قيام مجلس الوزراء بتشكيل فريق برئاسة أحد الوزراء يضم في عضويته ممثلين ذو صلاحيات من وزارة الأشغال ومن بلدية الكويت والهيئة العامة للطرق والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية يوكل إليهم مهمة تنفيذ خطة عمل سريعة لصيانة الطرق العامة والطرق داخل المناطق السكنية ومعالجة ما تخلفه موجات الغبار وبالأخص ف بالمناطق الجديدة أضافة إلى صيانة وأعداد المطبات في الطرق وفق معايير الدولية ، على أن تكون خطة العمل محدد فيها أدوار كل وزارة أو جهاز (وزارة الأشغال – الهيئة العامة للزراعة – الهيئة العامة للطرق – بلدية الكويت) وتتم أعمال الصيانة وفق المعايير الدولية ، كما يتم أعلام الجمهور بتحركات فريق العمل .

2 – قيام فريق العمل بتقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن أنجاز أجهزة الدولة في هذا الخصوص للجنة المختصة في مجلس الوزراء ويعرض على مجلس الوزراء حتى يتسنى دعم مجلس الوزراء لأعداد الفريق ومعالجة القصور القائم.

بسبب الإرهاق الشديد الذي يعاني منه القاضي في يوم الانتخابات

البابطين يقترح تعيين قاضيين أحدهما للإشراف على الاقتراع والثاني على الفرز بالانتخابات النيابية

عبد الوهاب البابطين

أعلن النائب عبد الوهاب البابطين أنه تقدم باقتراح بقانون بتعديل المادة (27) من القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، لتعيين قاضيين، أحدهما يشرف على عملية الاقتراع والآخر يشرف على عملية الفرز.

ونص الاقتراح على ما يلي:

المادة الأولى: يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (27) من القانون رقم (35) لسنة 1962 المشار إليه النص الآتي:

الفقرة الثانية من المادة (29):

«وتشكل كل لجنة من أحد رجال القضاء أو النيابة العامة، يعينه وزير العدل وتكون له الرئاسة، ومن عضو يعينه وزير الداخلية من الرجال أو النساء بسبب الأحوال، ومندوب عن كل مرشح، ويتعين على رئيس اللجنة التحقق من شخصية الناخب قبل أن يبدي رأيه من واقع شهادة الجنسية الخاصة به، ولرئيس اللجنة أن يعهد بذلك للناخبات إلى إحدى أعضاء اللجنة من النساء.

وعند انتهاء عملية الاقتراع يتولى رئاسة اللجنة أحد رجال القضاء أو النيابة العامة غير من اشترك في عملية الاقتراع يعنيه وزير العدل».

المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي:

بسبب الإرهاق الشديد الذي يعاني منه القاضي في يوم الانتخابات وذلك بحضوره إلى المقر الانتخابي الساعة السابعة صباحا وإشرافه على العملية الانتخابية وعملية الفرز إلى ساعة متأخرة من الليل ما يسبب له الإرهاق والتعب وقد يؤدي إلى الخطأ غير المقصود في عملية الفرز.

لذا يجب تعيين قاضيين، أحدهما يشرف على عملية الاقتراع والآخر يشرف على عملية الفرز بحيث يبدأ قاضي الانتخاب عمله من بداية العملية الانتخابية حتى إغلاق صناديق الاقتراع، ويبدأ عمل قاضي الفرز من انتهاء عملية التصويت حتى انتهاء عملية الفرز.

ماجد المطيري يقترح تعيين الإداريين والإداريات في المدارس القريبة من أماكن سكنهم

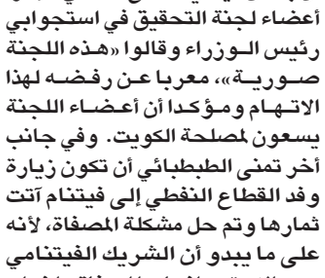

ماجد المطيري

أعلن النائب ماجد المطيري تقدمه باقتراح برغبة بتعيين الإداريين والإداريات في المدارس الموجودة في أماكن سكنهم.

وجاء في نص الاقتراح: نظرًا للمعاناة الشديدة التي يعانيها الإداريون والإداريات بوزارة التربية الذين يسكنون بمحافظة الأحمدي ومبارك الكبير، ويتم تعيينهم في مناطق بعيدة عن أماكن سكنهم مما يتسبب في تأخرهم عن عملهم وينعكس سلبًا على أدائهم، وأيضًا لتخفيف الازدحام المروري بالطرق العامة.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة بتعيين الإداريين والإداريات في المدارس الموجودة في أماكن سكنهم.

طالب الحكومة بمساندة جهود وزير التعليم العالي في قضية الشهادات المزورة

الشطي: إصلاح خلل مؤسساتنا التعليمية لن يتحقق من دون رقابة شعبية

أكد النائب خالد الشطي أن إصلاح الخلل في المؤسسات التعليمية لن يتحقق إلا بالرقابة الشعبية مطالبا رئيس مجلس الوزراء بمساندة جهود وزير التربية ووزير التعليم العالي في مواجهة قضية الشهادات المزورة.

وقال الشطي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن «محاربة المتورطين في قضية الشهادات المزورة ، وانتشال العملية التعليمية من براثن الفساد ، لاسيما شبهات عمليات غسيل الأموال في المؤسسات التعليمية تحتاج إلى تعاضد الجهود الرسمية والمساندة الشعبية لمواجهتها».

وأضاف «هناك أزمة في التعليم بالكويت، وهي أزمة عميقة وحقيقية، ولا تقتصر على شهادات الدكتوارة المزورة بل تمتد لشهادت الماجستر والبكالوريوس وأيضا الثانوية العامة ووزارة التربية تعلم بهذه الحقيقية».

وأشار إلى انه عندما أصدرت وزارة التربية لائحة الغش ثارت ثائرت البعض وكأن الغش هو الأصل والالتزام باللوائح هو الاستثناء وايضا عندما تم تطبيق نظام الآيلتس، والسؤال الطالب اذا كان حاصل على الامتياز لماذا يسقط في اختبارات الانجليزي؟، معتبرا ان هناك خلل وأزمة في كنترول الثانوية العامة وايضا في كليات الجامعة.

وزاد الشطي «هناك أزمة تربوية كبيرة ينخر الفساد فيها، ففي عام 2014 وافد سوري يقبل بمعدل 64 % ، بينما طلاب كويتيين نسبتهم أكثر من 80 % لم يقبلوا، وفي 2018 طالب مصري قبل في الجامعة ومعدله اقل من معدلات الطلبة الكويتيين والكويتيات. وأكد أن «هناك فساد في جامعة الكويت التي كانت في يوم من الايام صرح اكاديمي شامخ ولكن اليوم كثر فيها الفساد والمفسدين.

بعد تطبيق الرسوم الجمركية التي فرضتها واشنطن على البضائع الصينية

أبل يسأل عن أثر الحرب الاقتصادية بين أميركا والصين على الاستثمارات الكويتية

د. خليل أبل

تقدم النائب د. خليل عبدالله أبل بسؤال برلماني موجه لوزير المالية بشأن الإستفسار عن أثر الحرب الاقتصادية القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية على الإستثمارات الكويتية .

و(نص السؤال) :

الاستفسار عن مدى تأثير الحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية على الاستثمارات الكويتية الداخلية والخارجية، مع دخول تطبيق الرسوم الجمركية التي فرضتها واشنطن على البضائع الصينية حيز التنفيذ اعتباراً من 6 / 7 / 2018 وقيام بكين بالمعاملة بالمثل رداً على الرسوم التي فرضت عليها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي : –

1– ما هو تأثير الحرب الاقتصادية القائمة حالياً بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، وذلك على الاستثمارات والصناديق الاستثمارية والودائع الكويتية الداخلية والخارجية؟

2– إن كان يوجد (خطر) على الاستثمارات الكويتية الداخلية والخارجية، فما هي الخطوات الاحترازية التي اتخذتها وزارة المالية والجهات التابعة لها لحماية هذه الاستثمارات من مخاطر الانهيار الاقتصادي والتداولات المالية في بورصة الكويت وعلى سعر صرف العملة الكويتية مقابل الدولار الأمريكي؟

لتخفيف الغبار وزحف الرمال من خلال التشجير والأحزمة الخضراء

الشاهين يسأل الجبري عن إجراءات هيئة الزراعة لمكافحة التصحر بالمناطق السكنية

أسامة الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالا إلى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب نصه كالتالي:

لما كان التصحر – بمعنى تدهور حالة التربة في المناطق القاحلة والجافة – يؤدي إلى الإضرار بالتواجد البشري والإنتاج الزراعي وصعوبة الاستقرار فيها وتأهيلها بالسكان، والذي تسبب في خسائر مادية كبيرة تصل بحسب ما ذكرته موسوعة (ويكيبيديا) إلى خسائر عالمية تقدر ب (40 مليار دولار أمريكي سنوياً)، ويعاني منه ما يقارب (150 مليون إنسان).

والتصحر سبب رئيسي للرياح المحملة بالأتربة – الطوز والغبار – وللوطن العربي نصيب من جملة هذه المناطق المتصحرة في العالم يصل إلى 28% منها، وتمثل إجراءات زراعة مصدات الرياح، ومكافحة الرعي الجائر، وتشجيع التشجير، إبراز أوجه مقاومة التصحر وأضراره. لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:–1 ما هي إجراءات الهيئة العامة للزراعة الثروة السمكية في تشجيع التشجير في المناطق السكنية القائمة والجديدة؟ –2 ما هي إجراءات الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية لمكافحة التصحر – زحف الكثبان الرملية – على المناطق الزراعية والسكنية؟

دون المساس بالراتب الحالي للموظف أسوة بالعاملين بالقطاع الخاص

الكندري يقترح منح موظفي الشركات الحكومية دعم العمالة الوطنية

د.عبد الكريم الكندري

أعلن النائب د.عبد الكريم الكندري أنه تقدم باقتراح برغبة لمنح موظفي شركة النقل العام والشركات الحكومية الأخرى، دعم العمالة الوطنية دون المساس بالراتب الحالي للموظف.

ونص الاقتراح على ما يلي:

يعاني الموظفون الكويتيون في شركة النقل العام الكويتية وعددهم (70) موظفًا كويتيًا فقط الكثير من المشاكل أهمها ضعف الرواتب التي لم تطرأ عليها أي زيادة منذ عام (1994) إلى يومنا هذا بل وتعتبر رواتب موظفي شركة النقل العام الأدنى على مستوى الكويت وعلى مستوى الشركات الحكومية وبما أن موظفيها خاضعون لقانون العاملين بالقطاع الأهلي ولا ينطبق عليهم قرارات ديوان الخدمة المدنية.

وعلية أتقدم بالاقتراح التالي: منح موظفي شركة النقل العام الكويتية وموظفي الشركات الحكومية الأخرى، دعم العمالة الوطنية دون المساس بالراتب الحالي للموظف أسوة بباقي الموظفين الكويتيين العاملين بالقطاع الخاص تحقيقًا لمبدأ العدالة والمساواة في المراكز الوظيفية والقانونية.